نحو رؤية شمولية بشأن تيسير التبادل المنظم للقوى العاملة العربية

د.محمد عبد الشفيع عيسى
أستاذ في معهد التخطيط القومي بالقاهرة

بيان المحتويات

القسم الأول
البيئة الدولية والإقليمية الحاضنة لحركة التعاون والتبادل الاقتصادي العربي

القسم الثاني
حركة التعاون والتبادل الاقتصادي العربي الراهنة، والعقد العربي للتشغيل

القسم الثالث
رفع مستوى القوة العاملة كمدخل أساسي لزيادة الطلب على العمالة العربية

القسم الرابع
تصورات مستقبلية وتوجهات للسياسات بشأن تيسير التبادل المنظم للقوى العاملة العربية

القسم الأول

البيئة الدولية والإقليمية الحاضنة لحركة التعاون والتبادل الاقتصادي العربي

أولا

مسلسل الأزمات الاقتصادية الدولية

1- الأزمة المالية العالمية[i]:

منذ عام 2005 ، وخاصة منذ 2008 ، أخذ يشهد العالم أزمة مالية ، إنطلاقاً من أزمة النظام المالى والجهاز المصرفى الأمريكى بالذات ، بدءً من الرهن العقارى ومفعول "الرافعة المالية" ، حيث أدت أوجه الخلل البنيانى – اقتصاديا وماليا ومصرفيا – إلـــى إفـــلاس بعـــض كبريـــات الشركات والمصارف الأمريكية . وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة إلـــى أوروبـــا واليابـــان والبلدان النامية ، عبر قنوات متباينة ، وآليات مختلفة ، بما فى ذلك انتقال عدوى الأزمة إلـــى الاقتصاد المصرى : فانخفض معدل النمو الاقتصادى إلى نحو 4% بعد أن كان شهد ارتفاعـــاً خلال فترة 2004-2008 فى حدود متوسط سنوى 7% .

بالتوازى مع الأزمة المالية ، ظهرت وجوه أخرى للأزمة الاقتصادية العالمية ، متمثلة فى ارتفاع أســـعار المواد الغذائية ، وتقلب أسعار النفط . وكان ارتفاع أسعار الغذاء ناجماً بصفة أساسية عن نقص عـــرض المنتجات الغذائية بفعل الزيادة فى تخصيص الأراضى الزراعية فى الولايات المتحدة وأوروبـــا الغربيـــة لأغراض استخراج الوقود الحيوى ، والنقص فى مستوى النفقات الاستثمارية الموجهة للتطوير الزراعى مقارنة بنفقات موجهة لبنود أخرى مثل التسلح ، إضافة إلى الانخفاض المتواصل فى مستوى المعونـــات (الغذائية وغيرها) المقدمة للبلدان النامية منخفضة الدخل .

أما تقلبات أسعار النفط فترجع إلى عوامل المضاربة وإلى تفاوت تقديرات الاحتياطى والمخزون، وتقلبات العرض لأسباب مختلفة، وكذا تفاوت مستويات الطلب فى الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة كالصين .

2- **فى عامى 2009 و 2010 برزت "حرب العملات"** متمثلة فى تسارع الخفض المتبادل للعملة بين القوى الاقتصادية الكبرى (أوروبا واليابان والولايات المتحدة) ، وتم التعبير عن الاهتمامات المختلفة لهذه القوى من خلال الاجتماعات الدورية (لمجموعة العشرين) G20 وآخرها قمة المجموعة فى مدينة (كان) الفرنسية ، أوائل نوفمبر 2011 . ويعلو دائماً صوت الولايات المتحدة داعيا الصين بصفة خاصة إلى الكف عن "الخفض المتعّمد للعملة" وإلى مزيد من الاعتماد على الاستهلاك – بدلاً من التصدير – كرافعة أساسية للنمو الاقتصادى .

3- **خلال عام 2010 برزت تجليات الأزمة في مكانين مختلفين**، بوتيرة وأشكال مختلفة، ولكن مغزاهما واحد: المكان الأول هو **اقتصاد إمارة دبي**، كجزء من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي هي بدورها عضو فاعل في " مجلس التعاون الخليجي". وكانت الأزمة في دبي، من حيث المظهر العام، أزمة ديون، أخذت شكل طلب من حكومة دبي للدائنين الرئيسيين في العالم، لقبول تأجيل سداد أصول الدين العام، الممول للمشروعات الإنشائية والعقارية الكبرى. ومن حيث الجوهر، كانت الأزمة تعبيرا عن ركود الطلب التجاري والعقاري، للاتجاه النزولي لدورة الطلب الخارجي، عن مستوى الذروة السابق على انفجار (فقاعة) الأزمة ماليا وعقاريا، في الولايات المتحدة ثم أوربا الغربية بالذات. كل ذلك، في إطار التوجه العام لاقتصاد دبي، كاقتصاد منغمس بقوة في تيار العولمة المالية والتجارية، وغير منغرس في التربة المحلية بالدرجة الكافية.

أما المكان الثاني الذي برزت فيه أقوى تجليات الأزمة في عام 2010، و طوال عام 2011 وحتى مطالع 2012 وربما بعدها، فهو **اقتصاد اليونان**، حيث كان المظهر البارز، هو لجوء صانع القرار اليوناني إلى استسهال الاقتراض من المصارف الأجنبية، ومن أسواق السندات الأوربية، لتمويل قطاعات غير منتجة، بحيث أصبح الاقتصاد يعاني بدرجة عالية من " الانكشاف" أمام دائنيه، وخاصة الألمان. ولم تجد حكومة اليونان أمامها إلا سبيلين: أولهما السير خلف بقايا "الليبراليين الجدد" عن طريق وضع خطط لضغط الإنفاق العام، أو ما يسمى بالتقشف، بخفض موازنة التوظف والأجور في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى تحميل العمال والموظفين عبء الأزمة مباشرة، وكذا التحميل غير المباشر، عن طريق رفع عبء الضريبة وخفض مخصصات الدعم للخدمات العامة. وباختصار، أن تتحمل الطبقات العاملة والمتوسطة ثمن الأزمة. والسبيل الثاني هو اللجوء إلى أعضاء الاتحاد الأوربي، و لاسيما "منطقة اليورو". وبعد تمنع شديد، وخاصة من قبل ألمانيا وفرنسا، وافقت مجموعة " اليورو" على دعم اليونان، بدعم إسنادي من صندوق النقد الدولي.

ولكن اليونان لم تكن المكان "الحصري" للأزمة في أوربا، فقد تحولت الأزمة من "أزمة اليونان" إلى "أزمة منطقة اليورو"، بل وأزمة الاتحاد الأوربي ككل. وليس أدل على ذلك من **انتقال (عدوى الأزمة) من اليونان مباشرة إلى إيطاليا وكل من أسبانيا والبرتغال.**

ثم إذا (الخوف من الأزمة) يولد عدواه الخاصة، ليمسّ كلا من ألمانيا وفرنسا. وكانت مشكلة ما يسمى بإصلاح نظام التقاعد في فرنسا – برفع السن من 60 إلى 62 عاما– وما صحبتها من أحداث عنيفة متبادلة بين نقابات العمال والحكومة الفرنسية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2010. وإذا (الخوف من الأزمة) يصير عدوى "أوربية" عامة، عن طريق خطة التقشف البريطانية المفصح عنها في أكتوبر/ تشرين الأول 2010 أيضا، بمحاولة رفع سن التقاعد إلى 66 عاما، وخفض الإنفاق الحكومي، الاجتماعي والعسكري معا. وفي جميع هذه الحالات الأوربية، ثمة عودة (غير حميدة – وغير مأمونة العواقب اجتماعيا) إلى طريق "الليبرالية الجديدة" القائم على تحميل الطبقات العاملة والمتوسطة كلفة الأثمان الباهظة للأزمات المتلاحقة لنموذج التطور الرأسمالي، وعواقب "الدورات الاقتصادية" المتسلسلة كجزء لا يتجزأ من آلية اشتغال هذا النموذج تاريخيا. ومن عجب أن أوربا انتهجت طريقا مختلفا عن طريق الولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما "الديمقراطية"، والتي أخذت تستحدث طريقا مستلهما، في جانب أساسي منه، من التوجهات "الكينزية" القائمة على تفعيل قوة " تدخل الدولة" في الفضاء الاقتصادي– الاجتماعي.

ويلاحظ بصفة خاصة، في مجال الأزمات المالية الدولية الأخيرة، ما يلي:

1- **خلال عام 2011 برزت أزمة "الدين السيادى الاتحادي الأمريكى"**، بوصوله في يونيو2011 ، إلى السقف الأقصى المحدد تشريعيا، (14.3 تريليون دولار) ، مما اقتضى جهدا سياسيا توافقيا داخل الهيئة التشريعية المزدوجة للولايات المتحدة (الكونجرس بمجلسيه) من أجل التوصل إلى اتفاق تشريعي يسمح برفع سقف الدين العام ، عبر حزمة إجراءات خلال 2012 و2013لخفض النفقات الحكومية ، وزيادة الإيراد العام ، الضريبى أساسا .

وخلال الفترة السابقة على إعلان "التوافق الأمريكى"، بلغت خشية الدول الدائنة ذروتها ، من احتمال وصول الولايات المتحدة إلى درجة إعلان "عدم القدرة على الدفع" ، مما يهدد الاستثمارات المالية الأجنبية فى الصميم ، وخاصة بعد أن أخذ سعر الفائدة الأمريكى فى الانخفاض، مع تزايد مبيعات الحكومة الأمريكية من السندات، وتزايد طبع " الأوراق النقدية الخضراء" – الدولارات .

وأهم الدول الدائنة هي الصين، التي تستثمر في السندات الأمريكية ما يقارب 1,2 تريليون دولار، واليابان بنحو 900 مليار، وبلدان الخليج العربي بنحو نصف تريليون دولار.

2- **على المستوى العربي، لوحظ تذبذب أسعار النفط،** بعد ارتفاع مضطرد خلال خمس سنوات (2003-2008) كان صحبه ارتفاع عام في معدلات النمو الاقتصادي، ومعه ارتفاع في معدلات خلق فرص العمل الجديدة، في عموم الدول العربية، نفطية و "شبه نفطية"، و"متنوعة الموارد" أو "غير نفطية". ومع تذبذب أسعار النفط، حدث تخلخل في موازين التجارة والمدفوعات، بفعل انخفاض حصيلة الصادرات السلعية والخدمية، وارتفاع " فاتورة الواردات" الغذائية و الواردات من السلع المصنعة، وخاصة مستلزمات الإنتاج الوسيطة، و السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات الإنتاجية، بالإضافة إلى تزايد أعباء خدمة الديون، وتنامي خشية المستثمرين الأجانب، ودع عنك : ركود سوق العقارات و" تجارة الترانزيت" و " إعادة الصادرات" وأثر كل ذلك على اقتصاد عربي بعينه، أو اقتصاد آخر، كما هي حالة دبي مثلا.

ومن قناة التعامل الخارجي للاقتصادات العربية، بدأت تتقلص أحجام الطاقات الإنتاجية الفعلية والمتاحة في الدول العربية. ومع هذا التقلص، بدأت موجات الاستغناء عن العمالة وتسريحها من منشآت القطاعين العام والخاص في كل من البلدان النفطية وغير النفطية. ينطبق ذلك على دول الخليج التي أخذت تعود منها أفواج العمالة المغتربة إلى بلدانها الأصلية، العربية وغير العربية.

وهكذا، وجدنا البلدان العربية المرسلة للعمالة، تعاني – على صعيد التشغيل- مرتين: مرة بسبب تسريح العمال في الداخل، ومرة أخرى بسبب "عودة" أفواج متفاوتة العدد من عمالتها المشتغلة في بلدان الخليج وليبيا.

والخلاصة، في ضوء ماسبق، إن مسلسل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة الذي بدأ بالأزمة المالية أواخر 2008، كما هو معروف، قد تفاعلت، أمريكيا وأوربيا وعالميا، و تفاوتت تضاريسها بين المجموعات الدولية المختلفة، وداخل الدول. لقد كانت أشبه بالزلزال "متوسط القوة".. و كان مركز الزلزال عام 2008هو الاقتصاد الأمريكي ، تليه دائرة الاتحاد الأوربي الذي تتميز اقتصاداته بالعلاقة التبادلية القوية مع الاقتصاد الأمريكي، بفعل قوة التشابك بين المؤسسات الغربية عابرة الجنسيات ، بما في ذلك المؤسسات المالية على صعيد المصارف التجارية والاستثمارية، وأسواق الأسهم والسندات والمشتقات المالية، وشركات التأمين. وتلي الاتحاد الأوربي، دائرة اليابان، حيث عانت بعض مؤسساتها المالية

والتأمينية من شبح خسارة القيمة السوقية للأسهم في الأسواق المالية الكبرى، ولو بحكم " أثر العـــدوى"، ومن ثم مواجهة شبح الإفلاس. كما تزايدت معاناة الاقتصاد الياباني بفعل انخفـــاض الطلـــب الأمريكـــي والأوربي على الصادرات، وهي المحور المحرك لعجلات الاقتصاد الياباني.

أما الدول النامية فقد تفاوت الأثر فيما بينها، تبعا لدرجة انفتاح الاقتصاد على الخارج، تجاريا (تصـــديرا واستيرادا) وماليا (بالاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، والقروض التجارية والميسرة) ، وتبعا لدرجة "تحرير" المعاملات المالية (دخول وخروج رأس المال) خاصة في البورصات وأسواق المال، والمـــدى الذي تصل إليه الرقابة وفرض الضوابط ، فيما يتعلق بالدخول والخروج، بما في ذلك مثلا : التعامل على المشتقات المالية في أسواق المال الخارجية وإصدارات الأوراق المالية والسندات بالعملة المحلية والأجنبية و (شهادات الإيداع الخاصة) على بعض الأسهم المحلية ذات التداول في أسواق المال الخارجية، ومـــدى تواجد البنوك الأجنبية في النظام المصرفي المحلي .

وقد تفاوت أثر الأزمة المالية العالمية كذلك على الدول المختلفة، تبعا لمدى توفر سياسات للتحوط المالي، وهو ما يجد له أمثلة من دول (مجلس التعاون الخليجي) التي أمعنت في بنـــاء الاحتياطيـــات بـــالعملات الأجنبية، و تأسيس الصناديق السيادية وصناديق "الأجيال المقبلة"، بالإضافة إلى إعداد الموازنات العامـــة السنوية للحكومة، كموازنات تقديرية لعام مقبل، وفقا لأسعار منخفضة للنفط، وبأقل كثيرا من المســـتويات السائدة في الأسواق العالمية، بما يعطي مرونة أكبر لصانع الساسة المالية. و على الجانب الآخر، يـــذكر اتساع نطاق تعاملات الصناديق السيادية للدول الخليجية في أسواق المال الأجنبية، خاصة الأمريكية، بما في ذلك مشاركات في "رأس المال السهمي" Equity Capital للمؤسسات المالية، وشراء الســـندات الحكومية طويلة الأجل وأذون الخزانة قصيرة الأجل، وعمليات الإقراض لمؤسسات يتعامل بعضها علـــى القروض العقارية نفسها.

و أخيرا، فقد تفاوت أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المحلي، طبقا لدرجة الاعتمـــاد والتبعيـــة الخارجية، من خلال استقبال المعونات الأجنبية، نقدية وعينية وتقنية، كما في حالة البلدان الفقيرة و (الأقل نموا). إذ تقل انسيابات الأموال المخصصة للمعونة للبلدان المذكورة، في ظل تباطؤ، أو ركود الاقتصاد في الدول المانحة، ونقص رؤوس الأموال، وشح السيولة.

ثانيا

التغيرات العربية والاحتجاجات الشعبية منذ 2011

بعد الأزمات المالية، تأثرت الدول العربية عموما، والمرسلة للعمالة خصوصا، بالتغيرات العربية والاحتجاجات الشعبية، منذ نهاية 2010 وأوائل 2011 . **وفيما يتعلق بحجم التحدي الذي تفرضه هذه التغيرات**، فإنه يتمثل في عدد من القيود الحاكمة على صانع القرار الاقتصادي والتنموي في البلدان المرسلة للعمالة من الجوانب الآتية:

1- إشكالية الاقتراض الخارجى ، من حيث:

أ- صعوبة الاقتراض من المصادر الحكومية ، الثنائية ومتعددة الأطراف ، وخاصة من الدول الأوروبية ، مع ملاحظة انخفاض مستوى المعونات التقنية والتحويلات الرسمية من طرف واحد عموماً .

ب- تشدّد المصادر الخاصة في الإقراض ، لاسيما وقد قامت بعض وكالات التصنيف الدولية بخفض الرتبة المصرية ، وهو ما يتجلي في خفض المتاح للاقراض ، وارتفاع سعر الفائدة ، وانخفاض مدة القرض .

ج- فى حال إتاحة تمويل ائتمانى من صندوق النقد الدولى ، وصناديق التنمية والتمويل العربية والإسلامية ، فمن المتوقع – رغم انخفاض أسعار الفائدة وطول مدة القرض – ظهور "المشروطية" ممثلة فى اتباع النهج الموصى به من المنظمات الدولية .

2- صعوبات توازن الحساب الجارى ، بفعل الارتفاع الراهن والمتوقع فى تكلفة واردات السلع الغذائية ، والمستلزمات الوسيطة ، والآلات والمعدات الإنتاجية ووسائل النقل ... بالإضافة إلى الأثر الناجم عن تقلب أسعار النفط ، وارتفاع تكلفة استيراد المنتجات النفطية المكرّرة .

3- احتمالات مواصلة تناقص أعداد العمالة المهاجرة ، وحصرها فى تخصصات محدودة العدد وذات أهمية خاصة للدول المستقبلة للعمالة.

ثالثا

من متغيرات البيئة الإقليمية:

تعاظم دور دول "مجلس التعاون الخليجي"

يتكون مجلس التعاون الخليجي- المُنشأ عام 1989- من ستة أعضاء هي: المملكة العربية السعودية و دولة الكويت و دولة قطر و مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وكانت عمان بلدا مستقلا خلال تاريخها الطويل، و قامت المملكة العربية السعودية في عام 1927، بينما استقلت الكويت عن بريطانيا في عام 1960، و حصلت كل من قطر والبحرين و (إمارات الساحل المتصالحة) على استقلالها السياسي عن بريطانيا عام 1970 بمقتضى السياسة البريطانية بالانسحاب من منطقة "شرق السويس" في نفس العام، وتكونت "دولة الإمارات العربية المتحدة" عام 1971 من الإمارات السبعة بزعامة "أبو ظبي" تليها دبي. وبفضل اكتشاف النفط، وتسويقه تجاريا على نطاق واسع منذ الخمسينات فالستينات من القرن الماضي، تحولت بلدان منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية (عدا اليمن وإلى حد ما البحرين) توفرت موارد مالية سمحت بتكوين فوائض من رأس المال، مع قلة عدد السكان نسبيا، واستقدام عمالة من خارجها بنسب مرتفعة متفاوتة. ومع ارتفاع سعر برميل النفط بأربعة أمثال، في غمار حرب أكتوبر 1973، زادت الفوائض المالية لمستويات غير مسبوقة، وتم استثمار معظمها في الدول الغربية، مع تقديم مساعدات متنوعة إلى سائر البلدان العربية والإسلامية.

ورغم تذبذب أسعار النفط، فقد حافظت إيراداته عموما على مستوى يفوق الاحتياجات المحلية بكثير، ثم أخذت أسعار للنفط والغاز الطبيعي في الارتفاع بصورة مضطردة تقريبا منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 حتى الآن (حوالي 120 دولارا للبرميل في مطلع مارس 2012).

وإن الإيرادات النفطية والفوائض الضخمة، والمساعدات المالية والمنح والقروض التيسيرية المقدمة للخارج العربي والإسلامي، والاستثمارات المالية في الغرب، واستقبال ملايين العمال المهاجرين من الدول العربية الأخرى والدول الآسيوية، كلها سمحت بتحقيق معدلات عالية

للنمو الاقتصادي وتكوين مستوى قابل للمقارنة عالميا من هياكل البنية الأساسية، وحيازة مراتب متقدمة على سلّم التنافسية في العالم، مقارنة بسائر البلدان العربية والنامية.

القسم الثاني

حركة التعاون والتبادل الاقتصادي العربي الراهنة، والعقد العربي للتشغيل

استنّت مؤسسة جامعة الدول العربية في السنوات الأخيرة سنّة حميدة، وهي عقد قمة دورية كل عامين، مخصصة للقضايا التنموية، اقتصاديا واجتماعيا، وكانت أولاها قمة الكويت في يناير/كانون الثاني 2009، و عقدت الثانية في شرم الشيخ يناير/كانون الثاني 2011، ثم عقدت الثالثة في الرياض في يناير/كانون الثاني 2013.

وكانت قمة الكويت بمثابةالقمة التأسيسية، ولذا نركز عليها هنا، و نلقي الضوء حول نتائجها المتمثلة في إصدار وثيقتين: الإعلان (أو البيان الختامي للقمة) و : برنامج العمل.

تضمن (إعلان الكويت) صياغات ذات طبيعة (عمومية) بالضرورة حول الموضوعات الرئيسية التي تعتبر محل توافق بين الدول العربية، في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

بعض هذه الصياغات مستمد من أعمال المنظمات الدولية ذات الصلة، من وثائق وأنشطة، لاسيما في إطار أسرة (الأمم المتحدة) ، سواء منها الأعمال ذات الطابع الفكري أو تلك المتعلقة بالسياسات والموجهة نحو صنع القرارات. ومن ذلك: رفع القدرات البشرية، و "تمكين المرأة والشباب"، و حماية الملكية الفكرية، والتنمية "المستدامة" ، و تعزيز القدرة

التنافسية ، و" الرعاية الصحية الأساسية"، و أهمية دور "المجتمع المدني" و "إنتاج المعرفة، و"الاندماج في الاقتصاد العالمي" و "توسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج".

والبعض الآخر من صياغات (إعلان الكويت) مستمد من أدبيات التكامل الاقتصادي العربي في إطار منظومة العمل العربي المشترك عبر خمسة عقود و نيف، تلك المنظومة التي تسهر عليها جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها، وفي المقدمة منها: منظمة العمل العربية. ومن هذه الصياغات: تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة، وتطوير التعليم والبحث العلمي وفق الخطة المعتمدة من القمم العربية في الخرطوم 2006 والرياض 2007 ودمشق 2008، والاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة، و(تحقيق التكامل والتنسيق وتنويع الإنتاج الصناعي وتدعيم قاعدته الإنتاجية والإسراع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية التي تم إقرارها بقمة الجزائر2005)، وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي، والأمن المائي العربي. و لا ننسى تعزيز تنقلية العمالة بين الدول العربية، والعمل على دعم التشغيل والحد من البطالة، وهو ما سوف نتناوله تفصيلا فيما بعد.

أما المصدر الثالث والأخير لصياغات الإعلان الختامي للقمة، فهي الخلاصات المستنتجة من الأزمة المالية العالمية الراهنة، ومن هذه الصياغات الفقرة التالية (ونظرا لما للأزمة المالية العالمية من تداعيات...يتوجب علينا "اتباع" **سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية** على مواجهة تداعيات الأزمة..والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية **لضمان الاستقرار المالي العالمي**، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة **الاستثمارات العربية البينية** ودعم **الاقتصاد الحقيقي** للدول العربية).

ونشير أيضا إلى أفكار ذات طابع عملي، وردت في (الإعلان)، مثل: أ- توسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. ب- تسهيل انتقال الأفراد بين الدول العربية. ج- دعم ميزانيات البحث العلمي، وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية.. وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم. د-

الاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة، وتيسير إجراءات تسجيلها.. ه- الاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة خارج الوطن العربي. و- توفير السكن الاجتماعي منخفض التكاليف لذوي الدخل المحدود. ز- ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي فيما بين الدول العربية.

هذا كله عن الإعلان الختامي للقمة؛ فماذا عن الشق الثاني لنتائج القمة..أي" برنامج العمل".؟

لقد أطلقت القمة في هذا المجال عشرة برامج ومشروعات متكاملة، وهي: البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية(بما فيه:العقد العربي للتشغيل) من خلال منظمة العمل العربية، و مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، مشروع الاتحاد الجمركي العربي، ومشروع الأمن المائي العربي، وتعزيز مشاريع الربط الكهربائي العربي، ، والبرنامج العربي للحد من الفقر وتمويل مشروعاته في الدول العربية، والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية، مع التركيز على الدول العربية الأقل نموا، وخطة تطوير التعليم في الوطن العربي في إطار زمني من 2009 إلى 2019، بالإضافة إلى قرار حول تحسين مستوى الرعاية الصحية في الدول العربية.

وبعد مؤتمر القمة الاقتصادي في الكويت، كمؤتمر تأسيسي، جاء مؤتمر الرياض 2013 ليؤكد المعاني التي وردت فيه، ويضيف إليها زخما جديدا، وخاصة من خلال (منتدى القطاع الخاص التحضيري) بالرياض والذي اشتركت فيه منظمة العمل العربية بجلسة خاصة شهدت عرض مبادرتين للمنظمة: الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل، ومشروع تشغيل الشباب العربي في الأنشطة المرتبطة بالحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال.

وفيما يلي نلقي الضوء على موضوعين: دعم التشغيل والتبادل المنظم للقوى العاملة العربية من خلال الحركة العامة للتعاون والتبادل العربي، والعقد العربي للتشغيل.

دعم التشغيل وتنقلية العمالة من خلال التعاون والتبادل العربي

يُحمَد للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، في دوراتها الثلاثة حتى الآن، أنها ألقت من وراء ظهرها، ذلك الجدل الكبير، الذي صاحب مسيرة العمل العربي المشترك، وخاصة منذ أوائل السبعينات، وبصفة أخص منذ قمة عمّان الاقتصادية لعام 1980. و كان قد احتدم ذلك الجدل حول مداخل التكامل الاقتصادي العربي المختلفة، والمفاضلة بينها: ما بين "المدخل التجاري" و "المدخل الإنتاجي" و مدخل " تنسيق السياسات" ومدخل " التكامل الخططي" و "المشروعات العربية المشتركة".

و جرى الجدل المذكور في إطار الجامعة العربية، عبر (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وفي إطار "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية"، المنشأ طبقا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقعة عام 1957، والتي انضمت إليها في فترة (ذروة العضوية) 13 دولة عربية، وهو المجلس الذي أصدر بتاريخ 1964/8/13 قرارا بإقامة (السوق العربية المشتركة) اعتبارا من أول يناير 1965.

وقد انضمت للسوق، في الأصل، أربع دول مؤسِّسة هي : مصر وسوريا والعراق والأردن، التحقت بها في السبعينات أربع دول أخرى هي ليبيا واليمن وموريتانيا، و (دولة الإمارات) التي عادت فأعلنت انسحابها فيما بعد. ولكن الظروف السياسية، وغيرها، المحيطة بالعلاقات المتبادلة بين هذه الدول، تحد من حجم المبادلات التجارية عن المستوى المفترض بين أعضاء (السوق). كما أن حجم الناتج المحلي الإجمالي المجمّع للدول المذكورة معا، بمستواه المنخفض نسبيا، يقلل من وزنها النسبي في التجارة العربية البينية والتجارة الخارجية العربية الإجمالية. وقد وضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مخططا لإقامة سوق مشتركة بين أعضائه.

بيد أن "المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، من جهة أخرى، كان قد أطلق اتفاقية تونس لعام 1982 حول "تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية". وظل الحال على هذا النحو،

حتى اكتمل العدد اللازم من الدول العربية المصدقة على الاتفاقية من أجل دخولها حيز التنفيذ، على إثر التوصية بذلك من قِبَل مؤتمر القمة العربية بالقاهرة عام 1996. ووضع المجلس (البرنامج التنفيذي) للاتفاقية عام 1997، من خلال إطلاق (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) بحيث يتم إنجاز (المنطقة) خلال عشر سنوات، اعتبارا من أول يناير 1998. وانضمت "للمنطقة" 18 دولة عربية (جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية عدا موريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر)، ليبدأ التطبيق العملي الجماعي اعتبارا من أول يناير 2005، في موعد مبكر قبل تمام السنوات العشر المبرمجة، والتي كان من المفترض أن تنتهي بتاريخ 2007/12/3. وبذلك أصبحت الدول الأعضاء في (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) تطبق الإعفاء الكامل من الضرائب الجمركية، ومن الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل، على السلع المتبادلة فيما بينها، وذات المنشأ العربي، من حيث المبدأ.

ونظرا لعِظم الناتج المحلي الإجمالي المجمّع لدول (المنطقة) المذكورة، فإن وزنها النسبي مرتفع جدا في إطار التجارة العربية البينية والتجارة العربية الخارجية إجمالا. إذ تشكل تجارتها الخارجية الإجمالية حوالي 92% من إجمالي التجارة العربية، كما تمثل تجارتها البينية حصة 12,5% من إجمالي التجارة الخارجية لدول "المنطقة" عام 2006. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 165-166).

لهذا نجد أن الأثر الكلي لمشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) للجامعة العربية ككل، أكبر بما لا يدع مجالا للمقارنة مع مشروع (السوق العربية المشتركة)، وخاصة بالنظر إلى حجم الاناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المعنية في الحالتين.

غير أن المهم، من زاوية التكامل الاقتصادي، ليس مجرد الحجم الكلي للناتج المحلي الإجمالي، ولا الحجم المجرد للتجارة الخارجية للدول الأعضاء في منطقة التكامل، ولكن المهم هو النصيب النسبي للتجارة "البينية" من إجمالي التجارة الخارجية للدول المذكورة على

العموم- وهو 12,0% تقريبا. فلماذا لم تكن الحصة النسبية للتجارة المتبادلة من إجمالي التجارة الخارجية العربية 75% مثلا..؟ أو 50%..؟ أو حتى 25% أو 20% مثلا.. ؟

الإجابة من شقّيْن أساسيين، وشقين آخرين متفرعين. فأما الشقان الأساسيان فهما: 1- عدم تنوع هياكل الإنتاج في الدول العربية. فالقاعدة الإنتاجية أحادية الطابع، وخاصة في القطاع السلعي، تقوم على محصول أو مُنتَج واحد، أو محصولين، أو عدد قليل جدا من المحاصيل. النفط هنا، وبعض المعادن أو المزروعات هناك. على عكس الحال في الدول الصناعية. 2- تماثل هياكل الإنتاج في الدول العربية، ويغلب عليها طابع التنافس في عديد الأحيان، وفي مجالات بعينها (المنسوجات في مصر وسوريا وتونس- تجميع السيارات في مصر والمغرب- المعادن واللدائن في مصر والسعودية- محصول البطاطس في مصر والمغرب..إلخ).

وأما الشقّان الفرعيان، من وراء معضلة انخفاض المبادلات التجارية العربية البينية، فهما: 1- المنافسة من السلع الأجنبية- غير العربية- بفعل " تحرير التجارة" في إطار منظمة التجارة العالمية. أضف إلى ذلك عدم فاعلية الأطر المؤسسية العربية في مواجهة الظاهرة المسماة "بالإغراق" من السلع الأجنبية، بفعل انخفاض الأسعار لهذه السلع، سواء بسبب الانخفاض الطبيعي في التكلفة لدى الدول الأجنبية (الآسيوية خاصة)، من المواد الأولية واليد العاملة، أو بسبب ارتفاع الكفاءة الإنتاجية في الدول الأجنبية- بالإضافة إلى ما يسمى "فيضان الواردات"- أي زيادة مستواها الكمي فوق الحدود الاعتيادية. ولا ننسى الثغرات القانونية والتنظيمية في الدول العربية، والتي تسمح بأعمال "التهريب" على نطاق واسع، لاسيما في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة. 2- عدم التنسيق، أو عدم فاعلية التنسيق، إن وُجِد، بين الدول العربية المعنية، في مجال السياسات الاقتصادية. لا نقصد فقط : افتقاد التنسيق في السياسات الإنتاجية، قصد بناء صيغة معينة للتخصص وتقسيم العمل الإنتاجي بين الدول العربية، ولكن أيضا عدم التنسيق في السياسات المالية والنقدية الموجهة للدعم والإعانات للمنتجات المختلفة، والضرائب والرسوم المفروضة عليها. وتكون النتيجة أن

منتجات دولة عربية معينة مثلا، تتلقى دعما مفرطا من الأجهزة الحكومية فتنخفض التكلفة والأسعار، ويكون من الصعب دخول منتجات الدول العربية الأخرى المماثلة، لارتفاع أسعارها النسبية..وهكذا.

وكذلك، من المهم تنسيق السياسات التجارية بين الدول العربية المعنية، وخاصة سياسات الحماية بالوسائل الجمركية وغير الجمركية، وهو التنسيق الذي ينبغي أن يصل إلى حد إقامة "حائط جمركي" موحد إزاء العالم الخارجي- وهذا ما يسمى بالاتحاد الجمركي، كتتويج طبيعي لمنطقة التبادل الحر. ومعلوم أن اتفاقية (منظمة التجارة العالمية) تسمح للدول الأعضاء بفرض قيود حمائية مشتركة على التجارة الخارجية، إذا كانت في إطار مناطق تكاملية واتحادات جمركية.

من العوامل السابقة، يتضح لنا أن توسيع وتنويع التجارة العربية المتبادلة، يمكن أن يكون مدخلا مناسبا للتكامل الاقتصادي العربي، كقاطرة لجذب و "تشبيك" العمليات التكاملية الأخرى، وخاصة: تطوير تنقلية العمالة والتبادل المنظم للقوى العاملة العربية في إطار تنسيق هياكل الإنتاج تمهيدا لقيام "تقسيم عربي تنموي للعمل"، و كذا تنسيق ثم توحيد السياسات الاقتصادية، وسياسات التعامل مع العالم الخارجي. وبذلك يتجلى زيف تلك المناظرة الممتدة منذ عقود عن مداخل مختلفة للتكامل، لا لقاء بينها، وخاصة بين المدخل التجاري والمدخل الإنتاجي. إذْ الحقيقة أن للتكامل مدخلا تفاعليا مجَرّبا، تتفاعل فيه آليات التجارة وهياكل الإنتاج والسياسات، كما تدلنا على ذلك الخبرات الدولية الرائدة.

وتتضح هنا اهمية التبادل المنظم للقوى العاملة العربية، بالنسبة لكل من البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة، من مؤشرات عديدة، أحدها وإن لم يكن أهمها بالضرورة توفير عوائد ذات مقادير مهمة بالعملات الصعبة، وذات وزن نسبي مهم في إجمالي متحصلات النقد الأجنبي للبلدان المرسلة، ومن دراسة "**تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي**" التي أجرتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع "المنظمة الدولية للهجرة" (2009) نقتطف ما يلي:

1- وفقا لتقديرات البنك الدولي نشرت في عام 2008، فإنه بالرغم من أن المنطقة العربية تشارك بأقل من 5% من التدفقات التجارية العالمية، فإنها تسهم بنحو 16% من إجمالي التحويلات

المرسلة للمهاجرين عبر العالم. ويتلقى المقيمون في الدول العربية 10% من التحويلات العالمية، حيث ينصرف شطر مهم من تحويلات منطقة الخليج إلى بلدان شرق وجنوب شرق آسيا[أ].

2- بلغ حجم التحويلات إلى الدول العربية المتلقية في عام 2007 نحو 28 مليار دولار، ومن المتوقع أن تكون قد وصلت إلى 33 مليارا بحلول نهاية 2008.

3- تعد مصر والمغرب ولبنان الدول الثلاثة الرئيسية المتلقية لتحويلات العمالة المهاجرة، بما يقدر في المتوسط بأكثر من خمسة مليارات من الدولارات لكل منها. (ويعد الخليج وخاصة السعودية المصدر الرئيسي للتحويلات المرسلة إلى مصر، بينما أن المصدر الرئيسي للبنان هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، مقابل فرنسا بالنسبة للمغرب).

4- تمثل التحويلات مصدرا هاما للدخل الوطني للدول العربية المرسلة للعمالة والمتلقية للتحويلات، حيث تمثل 22,2% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للبنان مثلا، مقابل 20% للأردن، و نحو 5% في الحالة المصرية.

5- لم تزل السعودية تحتل المركز الأول بين الدول العربية الخليجية كمصدر للتحويلات نحو الخارج، بمستوى قدر بنحو 16,4مليار دولار عن عام 2008. أما من حيث حصة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي فإن قطر تمثل الدولة الأولى، بنسبة 7,5% من ذلك الناتج.

العقد العربي للتشغيل و تنقلية العمالة العربية و التبادل المنظم للقوى العاملة العربية

العقد العربي للتشغيل " مقترح ورد ذكره في الفقرة الثانية من القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت خلال الفترة (19 – 20 يناير / كانون الثاني 2009) كأحد المشاريع التي قدمتها منظمة العمل العربية إلى المؤتمر ضمن مكونات " البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية " وجاء النص عليه كالتالي:

(اعتماد الفترة من عام 2010 إلى 2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020 ، وإعطاء أولوية متقدمة لسياسات التنمية في الدول

العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل ، والحد من البطالة ، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين) .

وقد تبلورت جملة أهداف لمشروع العقد المذكور، وهى :

1- تخفيض معدلات البطالة إلى النصف فى جميع الدول العربية ، بحلول نهاية فترة العقد 2020 .

2- تخفيض نسبة المشتغلين ممن تقل دخولهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف .

3- زيادة الاعتماد على العمالة العربية المتنقلة بين الدول العربية .

4- رفع معدل النمو فى الإنتاجية بنسبة 10% خلال فترة العقد .

5- تحسين جودة برامج التعليم عموما ، والتعليم الفنى والمهنى والتطبيقى والتدريب المهنى خصوصا ، ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحد أدنى بين الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة ، والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال فترة العقد.

وهذه الأهداف هى التى وجدت ترجمتها فى أعمال وإعلان (المنتدى العربى للتنمية والتشغيل) والذى عقد فى الدوحة (15 – 16 نوفمبر/ تشرين الثانى 2008) . وذلك بالإضافة إلى العديد من الوثائق المرجعية الأخرى للمنظمة، نذكر منها بيان الجزائر والأجندة العربية للتشغيل ووثيقة الرياض في يناير 2010 .

ولمتابعة تنفيذ القرار الخاص بالعقد العربي للتشغيل قامت منظمة العمل العربية بإعداد وثيقة العقد التي أقرتها الدورة (37) لمؤتمر العمل العربى (المنامة 2010) وتم تعميمها على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية مع طلب موافاة المنظمة بتقرير متابعة سنوي حول مدى التقدم في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وقد عرض أول تقرير متابعة على الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة 2011) . وعقدت الندوة القومية حول متطلبات تنفيذ العقد

العربي للتشغيل في القاهرة خلال فترة 28-2011/11/29. وأكد مؤتمر العمل العربي في دورته التاسعة والثلاثين بالقاهرة(1-8 إبريل/نيسان 2012) على نفس التوجه الأساسي حول العقد العربي للتشغيل. وتضمنت قرارات هذا المؤتمر دعوة الدول العربية لتفعيل القرار رقم (1401) لمؤتمر العمل العربى فى دورته (36) عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 2009 لمواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 و اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى 2010 .

وتعتبر فترة السنوات العشرة الوارد ذكرها في القرار (2010-2020) بمثابة " فترة تخطيطية " أو " برنامجية " تقوم الدول العربية خلالها باتخاذ خطوات جادة وملموسة للتعامل مع إحدى أخطر القضايا التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي قضية إيجاد فرص التشغيل الكافية لاستيعاب الزيادة السنوية في القوى العاملة العربية ، بحكم العوامل الديموجرافية ، ومواجهة البطالة المتراكمة ضمن فترات سابقة.

هذا، و ينبغي النظر إلى مقترح منظمة العمل العربية حول (العقد العربي للتشغيل) في إطار منظور أوسع وأكثر عمقاً ، هو منظور " البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية " والصادر به قرار القمة المتضمن للعقد العربي للتشغيل، والذي يضم المكونات الستة الآتية، والتي يجب النظر إليها كعوامل حاكمة للعقد التشغيلي : [الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل – المرصد العربي للتشغيل – دعم برامج توطين الوظائف وتحسين إدارة العمالة المتنقلة المتعاقدة المؤقتة – الملاءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل – دعم برامج تشغيل فئة الشباب في الدول العربية- دعم قدرات المنشآت الصغيرة] . وتتضمن وثائق منظمة العمل العربية تفاصيل وافية عن هذه المكونات الستة إجمالاً .

صعوبات تحقيق أهداف العقد العربى للتشغيل، بما في ذلك تيسير تنقلية العمالة العربية:

1- عدم توفر التزام سياسى على أعلى مستوى فى كل دولة عربية على حدة، بشأن تحقيق أهداف العقد العربى للتشغيل . ونرى أن يتم حث الدول العربية على أن يصدر تشـــريع قانونى ملزم فى كل دولة عربية من البرلمان المختص ، باعتماد وثيقة العقد العربى للتشغيل ، بالتوافق مع قرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعيـــة بالكويـــت لعـــام 2009 – وألا يكون اعتماد العقد العربى للتشغيل إجراء إدارياً منوطاً بوزارة معينة أو جهاز حكومى بعينه.

2- عدم وجود مخصص مالى محدد ومناسب فى الموازنات العامة للدول العربية المعنيـــة لتحقيق متطلبات العقد العربى للتشغيل، وخاصة بناء نظام وطنى لمعلومات التشغيل .. ولـــذا يجب وضع موازنات مالية مناسبة لهذا الغرض .

3- عدم وجود جهاز فنى على مستوى عال من الكفاءة فى كل دولة عربية علـــى حـــدة ، يكون مسئولاً عن متابعة تنفيذ أهداف العقد العربى للتشغيل، وخاصة لبناء نظـــام معلومـــات وطني حول سوق العمل . ولذا نقترح تأسيس مثل هذا الجهاز فى الدول العربية وتحقيـــق الربط بينه وبين مكتب العمل العربى .

4- عدم وجود ذكر للعقد العربى للتشغيل فى وثـــائق الاســـتراتيجيات التنمويـــة والخطـــط الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية . وفي هذا الصدد، يجب إدماج أهداف العقـــد فى الاستراتيجيات والخطط التنموية ، وتحويلها إلى مهام محددة واجبة التنفيذ خـــلال فتـــرة زمنية محددة، هى فترة العقد العربي للتشغيل (2010-2020) .

القسم الثالث

رفع مستوى قوة العمل كمدخل أساسي لزيادة الطلب على العمالة العربية

إن من بين العوامل المطروحة في النقاشات العربية حول ضعف استخدام العمالة ذات المنشأ العربي في الدول ذات الطلب الخارجي الواسع على العمالة – وخاصة في منطقة الخليج– انخفاض مستويات المهارة ومواصفات العمل الضرورية الأخرى ، مثل الانضباط و"النظامية" Disciplinarily وإتقان اللغات الأجنبية.

ولذلك يجب رفع مستوى القوة العاملة العربية عموما، وفي الدول المرسلة خصوصا، كمدخل من المداخل الساسية لرفع مستوى الطلب عليها في الدول المستقبلِة. وتتحدد

أبرز المقومات المحدِّدة لتكوين قوة العمل في العالم المتطور اقتصاديا، واستطرادا: في الدول العربية، مستقبلا، في الجانبين التاليين، والذين يمثلان أبرز الملامح التأصيلية لإعادة الهيكلة المستقبلية لقوة العمل العربية، في السياق الاجتماعي–الدولي:

1–بناء رأس المال المعرفي

2– تحسين مستوى المهارة

وفيما يلي نتناول كلا منهما.

–1–

رأس المال المعرفي وقوة العمل

كان الاقتصاديون في السابق يتكلمون عن رأس المال، وكفي. هكذا كان الأمر في القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر وفي جُلّ القرن العشرين. وكانت الكلمة تدل أساسا على النقود المستخدمة في الإنتاج فيقال، للتوضيح، رأس المال النقدي. كما كانت الكلمة تدل على المعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، فيقال رأس المال فحسب أو "رأس المال العيني"، ويقال بشأنه "التراكم الرأسمالي" أو "تراكم رأس المال".

و لكن في أواسط القرن العشرين وأوائل الستينات منه، بدأ مركز الاهتمام يتحول من "الآلات والمعدات" بالمعنى التقليدي إلى بناء البشر المنتجين لها والعاملين عليها، فأخذ يظهر ثم ينتشر مصطلح "رأس المال البشري"، على اعتبار أن البشر يقوم عليهم – وليس على الآلات فحسب –عبء العملية الإنتاجية، امتدادا للمفهوم القائل بأن (العلم قوة منتجة بشكل مباشر). وفي السبعينات والثمانينات بدأ يشيع مفهوم "التنمية البشرية"، تأكيدا للمعنى المذكور. وأخذت تصدر تقارير دورية عن "الأمم المتحدة" تحمل هذا العنوان.

ومنذ التسعينات من القرن العشرين، أخذ يتسع النطاق التداولي لمفهوم "رأس المال" ليشمل نشر مصطلحات أخرى ذات دلالات متنوعة، من قبيل "رأس المال الرمزي" و"رأس المال الاجتماعي". وانتشر مصطلح (رأس المال المعرفي)، مصاحبا لجملة مسميات أخرى معبرة عن متغيرات مهمة، مثل (اقتصاد المعرفة) و(الاقتصاد الجديد) و(الابتكار).

ونتيجة لذلك، فإنه بينما كان مفهوم الملكية، في السابق، ينصرف إلى ملكية أصول إنتاجية "عينية" وخاصة الأراضي والعقارات و أدوات الإنتاج الصناعي– وكان (الذين يملكون) هم أصحاب هذه الأصول، أي

ملاك الأرض والعقار والمصانع، فقد غدا الاتجاه ينحو إلى اعتبار أن (الذين يملكون) هم الذين اكتسبوا المال، وملكوا معه، وبه، ناصية العلم والمعرفة الحديثة وقوة المهارة الابتكارية الخلاقة. وأصبح هؤلاء عماد النشاط المحموم للاقتصاد العالمي: من خبراء الحاسبات والبرامج الحاسوبية وتقنيات الاتصال، إلى الأطباء المتخصصين، وإلى أصحاب المكاتب العاملة مع الشركات الكبرى ذات المساهمة الأجنبية، وفروعها الخارجية في مجالات المصارف والمحاسبة والمحاماة والاستشارات والمقاولات والهندسة. و قد تجلى بذلك تجسيد قوي لرأس المال المعرفي الجديد، ولملاّكه من أصحاب المال القادرين على الإنفاق على المورد الجديد من الشريحة العليا للطبقة الوسطى. لقد ورث هؤلاء المفهوم الحقيقي لملكية الأصول، وورثوا مفهوم "رأس المال المهاري" للحرف التقليدية التي كان أصحابها يورثون أصولهم ومهاراتهم لأبنائهم فيحققون دخولا تتولد باستمرار وتتجدد تلقائيا عبر الزمن.

أما الفقراء و"أشباه الفقراء" فلا يملكون الموارد القادرة على امتلاك رأس المال المعرفي الجديد، بالتعليم الراقي وتعلم اللغات الأجنبية لرأس المال العالمي والتدريب والتأهيل المتخصص المكلف ماليا تكلفة باهظة. لذا تراهم يركزون على العيش يوما بيوم، ومن يملك بعض الموارد لم يدرك –بعد– المفهوم الجديد لرأس المال المعرفي، وإنما يصرف جهده إلى تكوين مدخرات مالية أو عقارية محدودة للأبناء، سرعان ما تتبخر قيمتها عبر الزمن، بفعل القانون الاقتصادي (تناقص القيمة الزمنية للنقود) اتساقا مع التضخم المالي والسعري.

إذن، تكمن القوة الاجتماعية الحركية في سياق الاقتصاد المعرفي البازغ، على مستوى العالم، وعلى مستوى الدول العربية، في(الشريحة العليا من الطبقة الوسطى) إلى جانب قطاع من (الشريحة المتوسطة) من هذه الطبقة، بل وأفراد متناثرين من(الشريحة الدنيا) أيضا. وتلك الشريحة العليا من الطبقة الوسطى بالذات، وخاصة منها مجموعة المثقفين من (الإنتلجنسيا)، استثمرت في أبنائها من خلال التعليم والصحة، فحققت أجيالها الجديدة مستوى رفيعا من التعليم والمهارة، ترافقها ظروف معاشية أو حياتية مساندة، فإذا هي تحتل مواقع مرموقة في سوق العمل وتكسب دخولا مرتفعة، وتحقق مواقع اجتماعية عليا، في سلك المهن الطبية والهندسية والتجارية والقانونية. وتصبح هذه الجماعة الجيلية– الطبقية الجديدة، الساعية دواما إلى المزيد من الدخل والمكانة، عن طريق المهارة– مدفوعة بعلاقات رأس المال الاجتماعي– هي فرس الرهان في سباق اجتماعي محموم نحو حيازة سبل العيش ورموز المكانة.

كما أن هذه الجماعة تقف على الحافة عند تخوم ما يسمى بالعولمة الرأسمالية، عولمة السوق، سوق العلم والعمل. ولذا يتعلم أبناؤها، أو يستكملون تعليمهم، ويكتسبون ويرفعون مهاراتهم، وباللغات

الأجنبية، في الجامعات الأمريكية والأوربية، أو فروعها في البلاد العربية، ومن ثم يأخذون مواقع رفيعة لهم على سلم المهن المختلفة، أو يهاجرون طلبا للعمل في الخارج، وخاصة في أمريكا وكندا واستراليا.
أما القاعدة السفلى للغالبية الاجتماعية، ، فلا تنال فرصا متكافئة من التعليم الحديث و الرعاية الصحية الحديثة ومن متعة العمر الطويل. ويقع كل هؤلاء في " أرضية القاعدة"، من حيث فرص العمل وكسب الدخول ومستويات المعيشة.

البعد الدولي للتغير في سوق العمل (المعرفي)

لقد وقع الانتقال، في العالم الصناعي، عقب الحرب العالمية الثانية، من عصر الثورة الصناعية إلى عصر (الثورة العلمية- التكنولوجية). ثم حدثت (ثورة داخل الثورة) الأخيرة منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وذلك بانتقال التطور العلمي والتكنولوجي إلى آفاق التكنولوجيا العالية (هاي تك). وتم التعبير عن هذا التطور بطرق متعددة، ومن خلال التركيز على أبعاد متباينة. فقد تم التركيز في الثمانينات على تطور تكنولوجيا "أشباه الموصلات" والدوائر المتكاملة والإلكترونيات الدقيقة، وتطبيقاتها في مجالات الأجهزة والآلات الإنتاجية والاستهلاكية، والفضاء، والطاقة النووية. ثم جرى التركيز في التسعينات على تكنولوجيا "الاتصالات – المعلومات" فائقة التطور، والمواد الجديدة، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا الحيوية- بالإضافة إلى التكنولوجيات بالغة الصغر (النانو). ومع مطلع القرن الجديد ارتفعت نبرة الحديث عن (الاقتصاد الجديد) الذي يقوم على الخدمات العلمية والتكنولوجية، وليس على الصناعة بمفهومها المتداول، والحديث عن (اقتصاد المعرفة) الذي يقوم على التحول من المعلومات والمهارة إلى المعارف والابتكار. وجرى تناول (المنظومة الوطنية للابتكار) كمفهوم جديد يحل – في العالم الصناعي الرأسمالي المتقدم- محل المفهوم السابق للمنظومة العلمية والتكنولوجية. كما جرى تناول (القدرة التنافسية القومية) قرينا للعولمة، وربما بديلا عنها.

كل ذلك قد حدث، ولم يكن بد من أن يمس الاقتصادات العربية، بدرجات متفاوتة، من حيث الاهتمام بالآفاق الجديدة التي يفتحها العلم والتكنولوجيا، وخاصة في ميدانين مهمين: أ- ميدان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، حيث الحاسبات والإنترنت، وشيوع الموجة الإلكترونية الرقمية في تصنيع الأجهزة، في سياق (الثورة الرقمية) وبالتالي: (الفجوة الرقمية) وليس فقط (الفجوة العلمية والتكنولوجية) بين العالمين النامي والصناعي، كما درج القول عنها سابقا. ب- ميدان (ثورة علوم الحياة) وتطبيقاتها في الصيدلة والدواء وفي الصحة والطب والعلاج والتداوى.

لذلك كله، اهتمت الشريحة الجديدة من بعض أبناء الطبقة المتوسطة بما تفرضه التطورات العلمية والتكنولوجية: الحاسبات والشبكات، ولغات أهل الحاسبات والشبكات، وفي مقدمتها الإنجليزية...بالإضافة إلى العلوم الهندسية- كما جرى اهتمام موازٍ بتعلم علوم الحياة والوراثة والطبابة.

وقد استفادت هذه الشرائح التي تمثل (عرض المهارات النادر) بالتعبير الاقتصادي، من الحصول على (ريع الندرة)- وفي مقدمتها: الشرائح ذات المهارات المهنية واللغوية في مجالات الطب والصيدلة والهندسة والقانون والمحاسبة.

وفي نفس الوقت، نلاحظ أن الشركات الأجنبية وفروع المؤسسات الدولية، المالية والمصرفية والقانونية والمحاسبية والإدارية، قد دخلت إلى الأسواق للعمل مع شركاء محليين تحت لافتات لمكاتب المحاسبة والمحاماة والاستشارات الهندسية العالمية، ويحتكر بعضها التعامل المهني مع الشركات العالمية الرائدة.

ومن أجل مواجهة "الطلب" الجديد على الأعمال في القطاعات المهنية الجديدة أخذ (القادرون) و(غير الفقراء) يعدون أبناءهم للسوق الجديدة والطلب الجديد، فدفعوا بهم إلى التعليم الخاص والأجنبي باللغات الأجنبية، ثم إلى جامعات أجنبية خالصة ، تحت لافتات بريطانية وفرنسية وكندية وألمانية وغيرها. واتجه المتخرجون الجدد، من فروع التعليم المتميز لحقول الهندسة والطب والصيدلة والحاسوب واللغات، ليعملوا في البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية و شركات ومكاتب المحاسبة والهندسة العليا و الحاسبات وبرامجها، وليفتحوا مكاتب متخصصة وعيادات طبية ومحلات تجارية تعمل وفق قوى السوق لتحقق معدلات عالية نسبيا للعائد المالي.

من هنا نشأت شريحة من (العمل) مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية وبالتمويل الأجنبي.

أما الشباب من أبناء الفقراء، بمن فيهم أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فقد ظلوا ينتظرون الانتهاء من مراحل التعليم المتوسط والعالي ليحجزوا مكانا لهم في (طوابير) بطالة الخريجين، أو ليعملوا في مهن ذات مستويات دنيا من المهارة وكذا بمعيار الدخل والمكانة الاجتماعية.

ومن هنا، يجب معالجة التفاوت الاجتماعي، في مضمار اكتساب القدرات التعليمية والصحية، لكافة الشرائح الاجتماعية، من اجل اللحاق بعالم العمل الجديد لعصرنا.

-2-

عنصر مهارة العمل

في الأفق الاجتماعي-الدولي

بدأ الجدل يثور بصفة جدية، خلال السنوات الأخيرة حول طبقة وسطى جديدة، على وشك أن تتكون، في مختلف مجتمعات العالم، وعلى وشك أن تتكون لها سمات وملامح "عالمية". ولطالما ثار الجدل حول الطبقة الوسطى في أوساط النخبة المثقفة العربية طوال الأعوام الماضية. البعض قال إنها على وشك الانقراض، وأن هذا يهدد النسيج الاجتماعي بالتحلل عبر الزمن. وقال هذا البعض إن الطبقة الوسطى بمثابة (رمّانة الميزان) تحفظ التوازن وتحقق الاستقرار وتضمن الترابط للحمة الاجتماعية. وقالوا إن المجتمع العربي بدأ يفقد ويفتقد "القيم النبيلة" التي كانت تعبر عنها الفئات الوسطى في أوقات سابقة، وأن هذه الفئات سُحقت وانسحقت بين مطرقة الاقتصاد وسندان السياسة. فعلي جانب الاقتصاد، وقعت موجة ممتدة – تبدو بغير نهاية – للتضخم، بمعنى الارتفاع المتواصل للأسعار، مع ثبات الأجور، وربما نقص "الأجور الحقيقية" بمرور الوقت، أو زيادتها في أحسن الأحوال زيادة طفيفة لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار. ولقد كان قوام الطبقة الوسطى التقليدية متكونا من الموظفين في جهاز الدولة والخدمة المدنية والعاملين في سلك التعليم والمهن الأخرى ذات الصلة. وهذه الفئات تعتبر من ذوي (الدخول الثابتة) أو من كاسبي الأجور والمرتبات، والتي لا يملك أصحابها قدرة على زيادتها، على العكس من (أصحاب الدخول المتغيرة) – أصحاب المشاريع الخاصة ومن إليهم- والذين يملكون المقدرة على تحسين دخولهم، مستفيدين من ندرة السلع أو الخدمات التي يقدمونها، أو من بعض المواقع الاحتكارية . هذا في جانب الاقتصاد. أما من ناحية السياسة، فإن أجهزة الدولة وسياسات الحكومات كانت، فيما يبدو، تشجع، بدرجات متفاوتة، أصحاب المشروعات، ولا تعطي نفس القدر من الرعاية للموظفين والمثقفين، عماد الطبقة المتوسطة، أو لعلها تقلل من أقدارهم المادية والمعنوية إلى حد بعيد.

هكذا إذن يحاج أصحاب مقولة (انهيار الطبقة الوسطى). لكن هناك مقولة أخرى عكسية. ونحن أمْيَل إلى هذه المقولة العكسية. فلم يحدث انهيار للفئات الوسطى للمجتمع، وإنما تغير تكوينها الداخلي وأصولها الاجتماعية، وحدث تبدل في (الأوزان النسبية) لمختلف جماعاتها الفرعية.

لقد انخفض وزن الفئات القديمة، من الموظفين والمثقفين ، والمنحدرين من الوجهاء و(الأعيان) الأقدمين في المشرق والمغرب العربيين. ولكن فئات جديدة سرعان ما بزغت، وسرعان ما اشتد عودها، قادمة جحافلها الكثيفة من البوادي البعيدة والأرياف القصية ومن القرى النائية عن المركز ومن أطراف الصحراء ومن جوفها أيضا. هنا، البدو الجدد والفلاحون الجدد، وأبناء البدو القدامى والفلاحين القدامى، صاروا يجوبون نواحي الحضر والمدن العريقة نازحين من مواقع سكناهم العريقة، باحثين عن الرزق في المصانع ومواقع الخدمات الحديثة، يمارسون مهنا لم يمارسها آباؤهم، ويقلبون وجه العواصم العربية،

ويغيرون حياتهاجذريا. لقد نشأت إذن طبقة وسطى جديدة، من صلب المجتمع الذي بقي على الهامش قرونا بعد قرون.

إن الطبقة الوسطى تنتقل من المحلية إلى العالمية. أفراد وشرائح هذه الطبقة يتنقلون من بلد إلى آخر، بالطائرات الأسرع من الصوت، أو يشتغلون وهم قابعون في أماكنهم، وحيث هم، يبعثون بناتج عملهم عبر الفضاء السيبراني الفسيح، عن طريق شبكة (الإنترنت) ومن خلال "العمل من بُعد". يعملون في مهن جديدة، لم يعرفها آباؤهم وربما لم تخطر على ذهن بشر: خدمات الحاسبات الآلية والاتصالات والطب والعلاج البيولوجي والصيدلانيات غير الكيميائية ، والهندسة الوراثية، و(المواد الجديدة) ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيا المصغرة(النانو).

ورأس المال الذي يملكه هؤلاء الأفراد وتلك الشرائح الاجتماعية ليس كأي رأسمال نعرفه.. ليس مالا أو نقودا، ليس بأرض أو إرث وما هو بعقار أو بسهم مالي "طائر" عبر أسواق المال في شركة من شركات المساهمة .. وإنما رأس المال الجديد هو العلم العصري القابل للتطبيق، والمعرفة المتجددة والقدرة على الابتكار. إنه "عنصر المهارة"؛ أو هو (العمل الماهر الابتكاري) باختصار. وتشير بعض التقارير الدولية إلى أنه بحلول عام 2030 فإن 1200 مليون إنسان في البلاد النامية، وهو ما يعادل 15% من إجمالي سكان العالم، سوف ينخرطون في سلك (الطبقة الوسطى العالمية)، بينما لا يزيد عددهم في الوقت الحالي عن 400 مليون. وتعرف الطبقة الوسطى العالمية، من الناحية الاقتصادية، حسب البنك الدولي دائما، بأنها تضم الأسر– المكونة من أربعة أفراد– والتي تكسب مابين 16000 و68000 دولار سنويا، وفق طريقة الحساب المسماة بتعادل القوة الشرائية. وسوف تشارك هذه المجموعة الاجتماعية الكبيرة بفاعلية في السوق العالمية، حيث يتولد منها طلب مرتفع على المنتجات ذات المستوى الرفيع، كما سوف يتخلق لديها طموح قوي لامتلاك ناصية التعليم العالي وفق المعايير الدولية. ولسوف يرنو أفراد هذه المجموعة، بحكم ارتفاع قدرتهم الشرائية، إلى تملك السيارات وشراء السلع الاستهلاكية المعمرة والسفر إلى الخارج، وغير ذلك.

ولكن هل يملك كل أفراد المجتمع الدولي والمحلي فرصة متكافئة للالتحاق بركب "الطبقة الوسطى العالمية" ..؟

هنا يتبدى الوجه الآخر للعولمة. فإن نشوء طبقة وسطى عالمية، ولو مجازا، وتبلور سوق عالمي للعمل وللمهارات، لا يعني أنها عولمة مفتوحة الفرص للجميع على قدم المساواة. وإن من المرجح ألا يتم توزيع منافع العولمة توزيعا متساويا، سواء كان ذلك بين أقاليم وقارات العالم المختلفة، أو في داخل كل دولة على حدة.

ويُذكر في هذا المضمار أنه **برغم نشوء ما يمكن اعتباره طبقة وسطى عالمية فإن بعض الجماعات الاجتماعية سوف تتقهقر إلى الخلف أو يتم تهميشها. وتتمثل هذه الجماعات بصفة خاصة في <u>العاملين غير المهرة</u>**، في ظل تسارع التطور التكنولوجي.

إن 80% من سكان الدول النامية، خارج الصين، حسب (Global Economic Prospects 2007 World Bank,) ، سوف يعانون من التدهور في عدالة توزيع الدخل، بسبب اتساع (فجوة القدرات) بين العاملين المهرة والعاملين غير المهرة. وسوف تعم هذه الفجوة نحو ثلثي البلاد النامية؛ وأكثر من يتعرض لهذه المعاناة هن الفتيات، نظرا لحرمانهن من فرصة التعليم النظامي في عدد غير قليل من هذه البلاد.

حقيقة مهمة إذن من حقائق الاقتصاد السياسي الدولي، تلك التي يشير إليها البنك الدولي في تقريره المذكور؛ إن أسواق العمل الدولية والمحلية أصبحت تعاني من ازدواجية واضحة: سوق للمهرة، عالية العائد وكثيرة المنافع، وسوق لغير المهرة، منخفضة الأجر و ذات منفعة محدودة، إن وجدت. وبرغم الازدواجية في البنية التكوينية لسوق العمل، فإن هذه السوق في بعدها الدولي، على النطاق الجغرافي، تزداد اندماجا وتوترا. ولتفسير هذه النقطة يشار إلى بعض نتائج سهولة تنقّل البشر بغرض العمل، وسهولة نقل السلع والخدمات التي أنتجها العمل. وبصفة خاصة تبدو السلع ذات المنشأ من الصين، الأكثر انتشارا، ومن ثم الأكثر استفادة من ظاهرة الاندماج. غير أن الاندماج يتبعه توتر شديد. فالسلع الصينية رخيصة، نظرا لانخفاض تكلفة العمل المتضمن فيها، انخفاض الأجور أساسا. ومن ثم توضع الفئات المشتغلة في المنشآت الإنتاجية من أبناء البلدان النامية الأخرى تحت ضغط قوي، بفعل منافسة ثقيلة الوطء من السلع "الصينية".

وهكذا يتبدى لنا أن مقابلة تحدي التشغيل، ومواجهة مشكل البطالة، مرهونة بتقليص فجوات الدخول والقدرات، عن طريق مكافحة الفقر، الفقر المادي و الفقر البشري، ومن ثم ولوج طريق التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة، وتعزيز التكامل العربي، بما فيه تكامل التشغيل وتيسير تدفقات العمالة العربية، من أجل المنفعة العربية المتبادلة، في الأجل المتوسط والطويل.

القسم الرابع

تصورات مستقبلية وتوجهات للسياسات
بشأن تيسير التبادل المنظم للقوى العمالة العربية

من أجل تيسير التبادل المنظم للقوى العملة العربية، وخاصة من خلال الالتـــزام بنص وروح "العقد العربي للتشغيل"، يلزم وضع تصورات مستقبلية وتوجهـــات للسياسات على المستويين المحلي، والعربي العام، نوجزها فيما يلي:

أولا

على المستوى المحلي (أو القطري)

1- ضرورة توّفر التزام سياسى على أعلى مستوى فى كل دولة من الـــدول العربيـــة، بهدف خفض البطالة، بحيث يعبر عن إرادة حقيقية وذات طابع توافقى بين القـــوى السياسية والاجتماعية الفاعلة .
2- التنسيق الحقيقى من أجل بناء (وحدة الفكر والعمل) بين كافة الأجهزة الحكومية ، إذ ليست مسئولية تنفيذ العقد مسئولية وزارة وحيدة أو جهاز حكومى وحيد ، بل هـــى مسئولية كل الوزارات والأجهزة الحكومية .
3- تغيير النموذج التنموى المتبع ، بهدف تبنى تكنولوجيات مكثفة للعمالـــة – العمالـــة القائمة على المعرفة فى المحل الأول بقدر الإمكان– ووضع خطة وطنيـــة لتشـــجيع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع ربطها بالمشروعات الكبرى العاملة فى الحقول الصناعية والتكنولوجية الكبرى .
4- تغيير نظام التعليم بالاتجاه نحو مزيد من الاهتمام بالجانب المرتبط بعمليـــة التنميـــة الشاملة، ومواءمة مخرجاته مع متطلبات هذه العملية .
5- معالجة مشكلات التسرب التعليمى، و ظاهرة "أطفال الشوارع"، لسد منابع البطالـــة فى المجتمع، فى بعض أهم جوانبها .
6- تشجيع منظمات المجتمع المدنى للقيام بدورها الأهلى والتطوعى والتنموى الحقيقى.

7- تعزيز مفهوم "المسئولية الاجتماعية للشركات" Corporate Social Responsibility أى التوجه الاجتماعى للقطاع الخاص نحو المشاركة الحقيقية في حل مشكلات المحيط الاجتماعي بالمعنى الواسع.

8- بناء حوار مجتمعى حقيقى بين أطراف الإنتاج الثلاثة برعاية القيادة السياسية العليا فى الدولة، لجعل عملية دعم التشغيل والحد من البطالة هدفاً وطنياً مشتركاً يتعين تحقيقه مهما كانت الصعاب .

9- وضع الأسس اللازمة لبناء منظومة متجانسة للعمل والأجور، والقضاء على أشكال التفاوت بين المستويات الأجرية والنظم الأجرية المتعددة، سعياً إلى إقامة علاقة توازن بين الأوضاع الثلاثة: الأجور والأسعار والإنتاجية. وليكن ذلك من خلال الربط المزّمن الممنهج بين التغير فى الأجر و التغير في كل من معدل التضخم السعري ومعدل نموّ الإنتاجية عبر الزمن.

ثانيا

على المستوى العربي العام

1- تفعيل "الاستراتيجية العربية للتعليم التقني والمهني" و "التصنيف العربي المعياري للمهن"، بانضمام الدول التي لم تنضم إلى أي منهما، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعهما موضع التطبيق في الدول العربية، من خلال مواءمة التشريعات والأنظمة المحلية، ومعايير العمل ومعايير المؤهلات التعليمية وتنظيم سوق العمل، بما في ذلك سوق العمل المهني والحرفي بما يتلاءم معهما. وبذلك يتحقق التجانس في نظم العمل بما يؤدي إلى تيسير التبادل المنظم للقوى العمالة العربية.

2- تشجيع التبادل التجاري وتنقلات الأشخاص ورؤوس الأموال، وإقامة المشروعات العربية المشتركة، وتكوين وتفعيل المؤسسات "عبر العربية" والاتحادات المهنية، ودعم "الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب"، ومنظمات أصحاب العمل على المستوى

العربي العام، بما في ذلك المؤسسات الناظمة للمبادرين من الشباب ورجال الأعمـــال الشباب، وأصحاب المؤسسات الفردية والعائلية، كل ذلك بما يسهم في تيسير التبـــادل المنظم للقوى العاملة العربية.

3- تشجيع الحكومات العربية على "التفاوض" المشترك بين الطرفين المرسل والمســـتقبل للعمالة، من أجل الاتفاق على "صفقات تبادلية كبرى" تشمل تنقل العمالة في إطار دعم التعاون العربي في الميدان التنموي والاقتصادي والاجتماعي، طبقا لخصائص الطلب المتبادل للعمالة، مع تحسين مستويات عرض العمل.

4- معاودة النظر في الإطار التشريعي الناظم لتنقلية العمالة بين الدول العربية، من خلال منظمة العمل العربية، بما في ذلك استكمال التوقيع والتصديق على الاتفاقيات العربية ذات الصلة، وتفعيل ما يدخل منها حيز النفاذ العملي.

5- تشجيع "البرلمان العربي" في إطار جامعة الدول العربية، بالتعاون مـــع البرلمانـــات والشُّعَب البرلمانية العربية، على تبادل الخبرات والأفكار في مجال تنســـيق الإطـــار التشريعي المنظم لتبادل العمالة العربية.

وغير ذلك كثير..!